جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢

سلسـلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٣٤)

ملـــخص تنفيـــذي

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

جدول المحتويات

م	المحتوي	رقم الصفحة
١	فريق الدراسة	١
٢	مقدمة (خلفية مشكلة الدراسة):	٢
٣	أهداف الدراسة	٢
٤	طرق جمع وتحليل البيانات	٢
٥	نتائج الدراسة	٣
٦	توصيات وسياسات مقترحة	٨
٧	التأثير على السياسات	–

فريق الدراسة

م	فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيسي	أ. د. هدى صالح النمر	أستاذ	اقتصاد زراعي
٢	الباحثون	أ. د. وحيد مجاهد	أستاذ	اقتصاد زراعي
٣		د. أحمد رشاد الشربيني	أستاذ مساعد	اقتصاد دولي
٤		د. علي زين العابدين	أستاذ	اقتصاد زراعي
٥		أ. نسمة أبو قمر	مدرس مساعد	اقتصاد صناعي
٦		أ. آية السرسي	مدرس مساعد	اقتصاديات البيئة

مقدمة (خلفية مشكلة الدراسة)

بدأت مصر في إبريل ٢٠٢١ تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومنها قطاع الزراعة، وقد استهدف برنامج الإصلاح الهيكلي لهذا القطاع – ضمن عديد من الأهداف الأخرى– زيادة حصة الصادرات من المحاصيل الزراعية والصناعات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٥% عام ٢٠٢٤، مقابل ١٧% عام ٢٠٢٠. ويرجع اهتمام الدولة بالنهوض بالصادرات الزراعية إلى تمتع مصر بميزة نسبية مناخية، ومكانية، وتمتع الحاصلات الزراعية (ويأتي في مقدمتها الحاصلات البستانية محل اهتمام هذه الدراسة) بميزة نسبية وتنافسية عالية، وسمعة دولية وعربية طيبة وواسعة.

ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بالصادرات الزراعية، فإن كمية وقيمة المصدر منها مازالت تقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، كما أشار البنك الدولي إلى أن إمكانيات التصدير غير المستغلة بالنسبة للصادرات المصرية من الفاكهة تصل إلى ٦٠%، ومن الخضراوات إلى ٥٧% من نظيرتها المتاحة والممكن استغلالها.

انطلاقا من ذلك تأتي أهمية البحث، بجانب ما تشهده الساحة العالمية، والمحلية من متغيرات ذات تأثير مباشر على الصادرات الزراعية لمصر، منها التأثيرات السلبية لتداعيات فيروس كوفيد– ١٩ على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة، وأسعار ومدة الشحن، فضلاً عن تأثيرات التغيرات المناخية التي تشهدها دول العالم ومصر على الإنتاج الزراعي للسلع التصديرية.

هدف الدراسة

تسعى الدراسة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية لمصر، واتجاهات تطورها، والقدرة التنافسية لهذه الصادرات، ورصد الجهود الحكومية– وغير الحكومية– الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية، والكشف عن أهم المحددات والتحديات التي تواجه النهوض بالصادرات الزراعية، وبصفة خاصة الصادرات من الحاصلات البستانية، كما تستهدف الدراسة طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية.

منهجيات وطبيعة البيانات المستخدمة

في سبيل تحقيق الدراسة أهدافها، تم الاعتماد على عدد من المناهج والأساليب شملت:

(أ) المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات الواردة بالدراسات والمصادر (المحلية والدولية) ذات العلاقة بموضوع الدراسة، (ب) عقد حوار تفاعلي مع مجموعة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية، (ج) إجراء استبيان إلكتروني لعدد محدود نسبيا من المصدرين.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- **بالنسبة للتطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) خلصت النتائج إلى ما يلي:**
  - أخذت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية اتجاهاً عاما متزايداً منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، حيث حققت أعلى نسبة خلال العقد الثاني من القرن الحالي ٢٣,١%، ثم انخفضت حتى عام ٢٠١٨، بعدها عاودت الارتفاع حتى وصلت إلى نحو ٢٠% عام ٢٠٢٠.
  - شهد الميزان التجاري الزراعي عجزاً مستمراً تراوحت قيمته بين ٦,٧مليار دولار كحد أدني، و١٢,٩مليار دولار كحد أقصى، ويعزي هذا العجز بشكل أساسي إلى تزايد الواردات، حيث إن قيمة الصادرات الزراعية خلال تلك الفترة تكاد تكون شبه مستقرة، حيث تراوحت بين ٤,٧- ٥,٦ مليار دولار.
  - شهدت كمية الصادرات من الحاصلات البستانية تطورات ملموسة خلال السنوات ما بين عامي ٢٠٠٥، و٢٠٢١، حيث ارتفعت صادرات الموالح بنحو ثمانية أضعاف، وصادرات البطاطا بما يقرب من ١٥ ضعفاً، والعنب زادت كمية المصدر منه بحوالي ستة أضعاف، والأمر يمتد لباقي الحاصلات البستانية.
  - يشير الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية عام ٢٠٢١ إلى أن خمسة محاصيل فقط تستحوذ على نحو نصف الصادرات الزراعية، وهي الموالح (٣١%)، والبطاطس (١٠%)، والبصل (٥%) والعنب (٢,٥%) والبطاطا (٢%).
- **وبالنسبة للقدرة التنافسية لصادرات مصر من المحاصيل البستانية كشف التحليل خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) عن النتائج التالية: -**
  - بالنسبة للخضراوات تمتلك مصر ميزة نسبية، بشكل أكثر قوة في عدد كبير من تلك المحاصيل، أهمها البطاطس الطازجة، والبصل الطازج والمجفف، والفاصوليا الطازجة والمجففة، والبازلاء الطازجة، والمجففة، والخضراوات البقولية المجففة، كما تمتلك مصر ميزة نسبية قوية في بعض المحاصيل الأخرى، أهمها الطماطم، والثوم الطازج والمبرد، بينما تمتلك ميزة نسبية ضعيفة في الجزر والخيار وغيرهما من محاصيل الخضراوات. بالنسبة لمحاصيل الفاكهة فإن مصر تمتلك ميزة نسبية بشكل أكثر قوة في معظم تلك المحاصيل، ومن أهمها: البرتقال، والعنب، والفراولة، واليوسفي، والجوافة، والجريب فروت، وقد زادت قيمة مؤشر الميزة النسبية لمعظم تلك المحاصيل خلال متوسط الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٠) مقارنة بمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥).
- **وفيما يتعلق بتطور الكميات وأسعار التصدير للحاصلات البستانية** محل الدراسة [(البطاطس، بصل، طماطم)، و(البرتقال، والعنب، والفراولة)] تبين أن كميات الخضراوات المصدرة شهدت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، بينما أخذت أسعار تصديرها اتجاها عاما متناقصا (باستثناء عام ٢٠٢٠)، أما حاصلات الفاكهة فإن الكميات

المصدرة منها قد أخذت اتجاها متصاعداً (حتى عام ٢٠١٩)، بينما كانت أسعار التصدير شبه مستقرة، في حين شهدت الصادرات من الفراولة تذبذباً كبيراً سنويا في كل من الكمية والقيمة.

- **كشف تحليل التوزيع الجغرافي للسلع التصديرية محل الدراسة** أن تسع دول أوروبية (روسيا في مقدمتها ٣٧%) تستحوذ على ٧٣% من متوسط صادرات مصر من البطاطس، وأن (١١) دولة أوروبية (المانيا، وهولندا في مقدمتها) تستحوذ على ٧٣%من متوسط صادرات مصر من البصل، أما الطماطم فإن الدول العربية (والسعودية في مقدمتها بنسبة ٣٥%) تستورد ٨٠% من صادرات مصر منها. وبالنسبة لصادرات البرتقال يتقاسم الجانب الأكبر منها كل من الدول العربية (وخاصة السعودية ١٩%)، والدول الأوروبية (وخاصة روسيا ٢٠%)، كما تستحوذ الدول العربية على نحو نصف كمية صادرات مصر من الفراولة، بينما يصدر الجانب الأكبر من العنب (٧٧%) إلى سبع دول أوروبية يأتي في مقدمتها المملكة المتحدة، وهولندا.
- **كشف تقدير مؤشر النصيب السوقي لصادرات الخضراوات** أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من البطاطس هي لبنان، وأوكرانيا، وروسيا، واليونان، والكويت، وتركيا، وسلوفينيا، وعمان. وبالنسبة للبصل، كانت أهم الأسواق المانيا، وكرواتيا، والمجر، واليابان، وهولندا، وبلجيكا. أما أهم الأسواق التي يتركز فيها صادرات مصر من الطماطم فكانت السعودية، وسوريا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وعمان، وقطر، وهولندا.
- **بالنسبة للنصيب السوقي لصادرات مصر من محاصيل الفاكهة** جاءت جنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وعمان، وإيطاليا، والكويت، والسودان، والمملكة المتحدة في مقدمة الأسواق التي يتركز فيها صادرات مصر من العنب، أما صادراتها من البرتقال فتتركز في الأردن، والهند، والسعودية، وعمان، وروسيا، وأوكرانيا، والكويت، وليتوانيا، بينما تتركز صادرات مصر من الفراولة في جنوب أفريقيا، والسعودية، والإمارات، والكويت، وبلجيكا، وماليزيا، وإيرلندا.
- **كشفت نتائج تحليل مؤشر الاختراق السوقي لمحاصيل الخضراوات** أن أعلى قيم لمعدل اختراق البطاطس المصرية كانت في أسواق عمان، والكويت، والإمارات، ولبنان، واليونان، وسلوفينيا، وإيطاليا، بينما سجلت أعلى قيم لمعدل اختراق البصل المصري في أسواق كرواتيا، والمجر، وبلجيكا، والمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة واليابان، وتحققت أعلى قيم لمعدل اختراق الطماطم المصرية في أسواق السعودية وهولندا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر، وسوريا.
- **بالنسبة لمعدل اختراق الأسواق لصادرات مصر من الفاكهة** فقد تحققت أعلى قيم لمعدل اختراق العنب في أسواق هولندا، والسودان، والكويت، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وبالنسبة للبرتقال سجلت أعلى قيم في أسواق ليتوانيا، والسعودية، والكويت، وروسيا، وأوكرانيا، والإمارات، وبنجلاديش، وهولندا، بينما سجلت أعلى قيم لمعدل اختراق الفراولة في أسواق، الكويت، وأيرلندا، وبلجيكا، والمانيا، وجنوب أفريقيا، وهولندا، وروسيا.

- **كشفت نتائج تقدير مؤشر التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات** مقارنة بالدول المنافسة عن أن مصر تتفوق سعريا في تصدير البطاطس على كل من الصين، والولايات المتحدة، وكندا، وإسبانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، بينما يتفوق عليها كل من روسيا، والمانيا، وفرنسا، وباكستان، وبلجيكا، والهند. تتفوق مصر سعريا كذلك بالنسبة للبصل على المجر، وروسيا، وبلجيكا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتفوق على مصر كل من باكستان، وماليزيا، وإسبانيا، وبولندا، والهند. كما أن مصر لديها ميزة سعرية بالنسبة للطماطم مقارنة بدول هولندا، وكندا، والولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وإسبانيا، والمغرب، وبلجيكا، بينما يتفوق عليها كل من الأردن، والصين، وتركيا.
- **بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية لصادرات مصر من محاصيل الفاكهة** اتضح أنه بالنسبة للبرتقال تتفوق مصر على جميع الدول المنافسة مثل الصين، وإيطاليا، والمغرب، وهولندا، وتركيا، واليونان، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة للعنب تتفوق مصر سعريا على كل من الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وهولندا، بينما يتفوق عليها كل من تشيلي، والهند، وإيطاليا، وتركيا، وجنوب أفريقيا. أما بالنسبة للفراولة فإن مصر لها ميزة سعرية مقارنة ببعض الدول المنافسة مثل هولندا، وفرنسا، والمانيا، والمغرب، وبلجيكا، وإيطاليا، والمكسيك، بينما تفوق عليها كل من هولندا، والمكسيك، واليونان، وتركيا، وبولندا.

كشفت الدراسة أنه رغم تمتع مصر بتنافسية سعرية في السلع محل الدراسة مقارنة بالعديد من الدول المنافسة فإن كميات صادرات بعض هذه الدول من تلك السلع كانت أعلى من الصادرات المصرية لذات السلع.

- **فيما يتعلق بالجهود الحكومية – وغير الحكومية- الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية توصلت الدراسة إلى ما يلي: -**

- عقدت الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية التي تفيد في تسهيل النفاذ إلى الاسواق الخارجية، منها: الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر" أغادير"، واتفاق الكوميسا، واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية"، واتفاقية الميركسور، واتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، وذلك بجانب العديد من الاتفاقيات الثنائية.
- قيام البنك الزراعي المصري في إطار مبادرة البنك المركزي بتوفير قروض بفوائد ميسرة لا تزيد على ٥% لتنفيذ مشروعات زراعية متنوعة، وللتخفيف من الأعباء المالية التي يتحملها المزارعون في ظل تداعيات فيروس كوفيد – ١٩، قام البنك بإسقاط الديون عن عدد كبير منهم، بجانب تأجيل مواعيد دفع الأقساط، وإعفاء المتعثرين من سداد القروض بما قيمته ٨,٩ مليار جنيه.
- قيام عدد كبير من المنظمات الدولية المعنية بالنهوض بالمحاصيل البستانية بتقديم الدعم الفني، وتنظيم الدورات التدريبية، وتقديم القروض والمنح لمجموعة من المشروعات الزراعية بلغ عددها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ٥٦ مشروعا زراعياً تحصلت على مبلغ قدره ١٤,٥مليار جنيه.

- قيام الإدارة المركزية للحجر الزراعي بالتعاون مع المجلس التصديري للحاصلات البستانية برفع الحظر الذي فرضته بعض الدول العربية والأجنبية على الصادرات الزراعية المصرية، وفتح أسواق جديدة بلغ عددها خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٣٨) سوقاً، وذلك بجانب إدخال وإنتاج محاصيل تصديرية جديدة ذات ميزة تنافسية مثل الكينوا، والكسافا.
- تطبيق منظومة تكويد مزارع الإنتاج التصديري ومحطات التعبئة والتصدير، لضمان الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة. وتعتمد هذه المنظومة على تتبع المحاصيل التصديرية من خلال الأقمار الصناعية وهيئة الاستشعار عن بعد، بداية من وضع البذرة، مروراً بالمراحل المختلفة لسلسلة القيمة، حتى وصول الشحنات إلى البلد المستورد، وذلك بجانب تقديم الإرشادات الفنية، وإجراء الفحص الطبي الشامل للعاملين بمزارع التكويد باعتبار أن هذه الخطوة تمثل أحد اشتراطات الدول المستوردة.
- إطلاق مبادرات رد المستحقات المتأخرة من دعم الصادرات لدى صندوق تنمية الصادرات.
- إجراء تطوير تشريعي لعدد من القوانين منها: قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة التعاقدية، وقانون الزراعة العضوية، وقانون صندوق التكافل الزراعي.
- زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة بأكثر من خمسة أضعاف خلال خمس سنوات، حيث ارتفعت من ٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٢٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ارتبط إنفاق هذه الاستثمارات بتنفيذ عدد كبير من المشروعات التي تساهم في النهوض بالصادرات الزراعية، ومنها مشروع المليون ونصف المليون فدان، ومشروع الـ ١٠٠ألف فدان صوب زراعية، ومشروع الدلتا الجديدة، ومشروع تطوير وتحديث منظومة الزراعة والري، ومشروع تطوير المعامل المركزية، والمشروع القومي للنهوض بالمحاصيل البستانية، وغيرها من المشروعات.
- إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، والتي تتولى الرقابة على تداول الأغذية، وإصدار التشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء، فضلاً عن اعتماد محطات التعبئة والتصدير.
- إطلاق عدد من المنصات الإلكترونية لتعزيز وصول البيانات والمعلومات والفرص التصديرية إلى المصدرين، حيث أطلقت هيئة تنمية الصادرات بوابة الصادرات المصرية، ويمد هذا الموقع المصدرين بمعلومات عن حجم صادرات مصر من المنتجات المختلفة، والدول المستوردة، والفرص التصديرية. كما يتيح الموقع فرصة تقديم المصدرين طلبات للحصول على خدمات استشارية من الهيئة مثل التدريب، والتواصل مع مكاتب التمثيل التجاري، ومقدمي الخدمات المرتبطة بالتصدير مثل خدمات الشحن. أطلقت أيضاً وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عدداً من المنصات الإلكترونية التصديرية منها، منصة مصر الزراعية، ومنصة أجري توداي، ومنصة هدهد صديق الفلاح والتي تعد بمنزلة منظومة إرشادية زراعية رقمية، وذلك بجانب إطلاق مشروع كارت الفلاح.

- **فيما يتعلق بتحديات ومحددات تنمية الصادرات الزراعية المصرية كشفت الدراسة** عن وجود عدد من المشكلات العامة، والخاصة (التي قد تقترن بفئة، أو بمرحلة معينة، وربما لم يكن هناك قدر كبير من التوافق حولها) نذكر منها ما يلي:

- غياب أو انسداد قنوات التواصل والحوار مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات، بما يحول دون عقد لقاءات دورية لمناقشة المشكلات التي تواجه المصدرين، والوصول إلى حلول لها من قبل المسئولين الذين ربما ينصب اهتمامهم فقط على تحصيل الرسوم المفروضة.
- ضعف الدور الحكومي في توفير أسطول وطني للنقل البحري، لا سيما المراكب السريعة، وعدم توافر فراغات للشحن الجوي بالقدر الكافي. وتعتبر هذه المشكلة من المشكلات الحاكمة والمقيدة لتدفق الصادرات من الحاصلات الزراعية لا سيما في توقيتات ومواسم الذروة للنشاط التصديري، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة المتكررة في تكلفة الشحن، وتكدس الحاويات والبرادات في بعض الموانئ المصرية، وطول مدة الإبحار مما يعرض المصدرين لخسائر كبيرة.
- ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث إن صغار ومتوسطي المزارعين لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية.
- تواضع مستويات الجودة والمواصفات ومعايير السلامة لنسبة غير قليلة من الصادرات، وتعد هذه المشكلة من بين العوامل الرئيسية في اختلال التناسب بين الكميات التي تصدرها مصر من معظم الحاصلات الزراعية، وبين القيمة أو العائد التصديري، مثال ذلك احتلال مصر المركز الأول في كمية الصادرات من الموالح، في حين أنها تأتي في المركز الثالث من حيث القيمة التصديرية.
- القصور الكبير في بعض مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأسمدة الكيماوية، والأزوتية منها على وجه الخصوص مع تكرار الارتفاعات في أسعارها، ويعاني كبار المصدرين بصورة أكبر من هذا القصور، حيث يسمح لهم بصرف أسمدة تكفي فقط لمساحة ٢٠ فدانا كحد أقصى، مما يضطرهم إلى شراء احتياجاتهم بأسعار السوق السوداء من حصص صغار المزارعين المدعمة.
- قصور التمويل المخصص لصغار المزارعين المصدرين وشروطه التجارية المجحفة، مما قد يعوق هؤلاء المزارعين عن الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج ذي مواصفات تصديرية جيدة.
- معاناة صغار ومتوسطي المزارعين التصديرين من رسوم وأعباء وإجراءات منظومة التكويد، مما يضعف كثيراً من إقبالهم عليها، رغم أهميتها في الارتقاء بمعايير الجودة وجزب ثقة المستوردين، بجانب ضعف دور الجهات الرسمية (مثل المديريات والإدارات الزراعية)، والجمعيات التعاونية في إقناع وجذب صغار ومتوسطي المزارعين التصديرين للانضمام لهذه المنظومة.
- ضعف الثقة المتبادلة بين كبار المصدرين ونظرائهم من صغار المزارعين، فصغار المصدرين يشكون من أن كبار المصدرين أصحاب محطات الفرز والتدريج والتعبئة لا يقدمون لهم يد المساعدة في استخدام هذه

المحطات، كما يشكو كبار المصدرين من قيام بعض صغار المصدرين بالمضاربة الحرة في الأسواق الخارجية، فضلاً عن قيام بعضهم بالبيع بنظام العمولة وتصديرهم كميات كبيرة تفوق احتياجات الأسواق الخارجية مما يخفض أسعار التصدير.

- ضعف الالتزام من جانب قطاع عريض من متوسطي وصغار المزارعين بالوفاء بتوريد الحاصلات للمصدرين في حالة الارتفاع النسبي للأسعار في السوق المحلي.
- وجود قدر من التضارب والازدواجية المؤسسية، فرغم الدور الرئيسي للحجر الزراعي في القيام بالدور الفني في التحقق من معايير الصلاحية للمنتجات التصديرية، هناك هيئة سلامة الغذاء التي تمارس دوراً مماثلاً رغم عدم اعتداد الدول المستوردة بالشهادات الصادرة من هذه الهيئة.
- ضعف دور التمثيل التجاري لمصر في الدول المستوردة، واقتصار هذا الدور على الأعمال الروتينية، دونما إسهام في فتح أسواق جديدة، أو حل ما قد يطرأ من مشكلات للمصدرين بالدول الخارجية.
- غياب البروتوكولات والاتفاقيات التجارية مع بعض الدول، مما يشكل عائقاً يحول دون سهولة التصدير إلى تلك الدول.
- القصور في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديري، فضلا عن عقم قانون الجمعيات التعاونية الزراعية.
- تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات، رغم المبادرات التي أعلنت للوفاء بتلك المستحقات في توقيتاتها، فضلاً عن الارتفاع الكبير في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات حال الوفاء بها.
- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تصدرها الجهات المصرية المختلفة مما قد يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن تلك الصادرات ومستويات أدائها، وسبل تطويرها سواء للباحثين والدارسين، أو المخططين وواضعي السياسات.

توصيات وسياسات مقترحة

توصلت الدراسة بفصلها الأخير إلى مجموعة من التوصيات حول الآليات والسُبل التي يمكن من خلالها النهوض بالصادرات الزراعية المصرية. نذكر منها ما يلي:

- فيما يتعلق بآليات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية اقترحت الدراسة آليتين هما:

▪ إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وهي تعد آلية (مستحدثة) بمنزلة كيان رفيع المستوى تنظم في إطار مختلف الجهات والهيئات الفاعلة ضمن سلاسل القيمة التصديرية للحاصلات الزراعية بما فيها الجهات العليا التي تتخذ القرارات وتصنع السياسات ذات العلاقة. ومن بين مهام هذه اللجنة تحقيق أقصى قدر

من التشاركية والتفاعل بين مختلف مكونات وحلقات سلسلة القيمة، ووضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها، وعرض ومناقشة المحددات والمشاكل التي تواجه تلك الصادرات، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- تطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي (وهى آلية قائمة)، وذلك من خلال تطوير القانون (قانون الزراعة (٣) لسنة ١٩٦٦) الذي لا تزال الإدارة تعمل في إطاره، وتوسيع نطاق عمل الإدارة ليشمل الرقابة والفحص للمزارع الإنتاجية التصديرية ومحطات الفرز والتدريج، والارتقاء بالبنية التحتية للإدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق أحدث نظم الحجر العالمية، وتطبيق آلية فعالة لمتابعة وتقييم أداء الإدارة المركزية بهدف الكشف عن جوانب القصور والعمل على معالجتها. وذلك بجانب دعم الإدارة بمزيد من الكوادر المؤهلة، وتعزيز مواردها المالية ودعمها بالأجهزة والأدوات الحديثة.

– بالنسبة لسُبل النهوض بالصادرات الزراعية اقترحت الدراسة ما يلي:

- فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل التصديرية أوصت الدراسة بالتوسع في زراعة المحاصيل البستانية غير التقليدية، والزراعة العضوية بأراضي المشروعات القومية الجديدة، وتوفير الأسمدة بتحرير أسعارها، وتشجيع المعاهد البحثية على التوسع في استنباط وإنتاج تقاوي الخُضر والفاكهة المنتقاة عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض والمتوافقة مع التأثيرات المناخية المتوقعة، وإيلاء الاهتمام نحو إنتاج وتصدير منتجات زراعية ذات جودة مرتفعة وآمنة صحياً وصديقة للبيئة حتى تتوافق مع المعايير والاشتراطات البيئية.
- وفيما يتعلق بالتسويق الداخلي اقترحت الدراسة التوسع في إنشاء مراكز لوجستية مجمعة تتولى القيام بعمليات الفرز والتدريج، والتوسع في نشر منظومة تكويد الصادرات الزراعية على كافة المزارع التصديرية وتعميمها على كافة الحاصلات التصديرية، والعمل على إنشاء شركات تعاونية تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير وفقاً لمبادئ التعاون، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون التعاونيات، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانى الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيروقراطية، وتيسير إجراء الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي بالموانئ المصرية.
- وبالنسبة لشحن الصادرات الزراعية وتسويقها خارجياً أوصت الدراسة بضخ المزيد من الاستثمارات لزيادة سعات الشحن الجوي وتطوير قدرة الشحن البحري وطاقة الموانئ، والعمل على خفض تكاليف الشحن البحري والجوي، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والعمل على توفير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة لنقل الحاصلات الزراعية إلى الأسواق الرئيسية بالدول العربية والأوروبية، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية الرئيسية، والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية بالخارج لتعزيز فرص دخول الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية.
- وفيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية أوصت الدراسة بضرورة توقيع بروتوكولات تعاون تجاري مع المزيد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية التي من شأنها تسهيل عملية اختراق الصادرات الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول،

والعمل على تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية القائمة بين مصر والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مما يحقق تعظيم الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية المصرية، بجانب تعزيز الاستفادة من تلك الاتفاقيات في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لنقل التقنيات الجديدة في مجال إنتاج التقاوي المنتقاة والتجارة الخضراء للسلع الزراعية.

- أوصت الدراسة كذلك بمجموعة أخرى من السياسات والإجراءات الحكومية المعززة للعملية التصديرية منها تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية التحتية التسويقية، مع تسهيل حصولهم على التمويل الميسر، وتوفير البيانات والمعلومات التسويقية لدى صغار المنتجين الزراعيين والمصدرين من خلال نشر المنصات الإلكترونية، وزيادة الدعم النقدي غير المباشر(مثل دعم عمليات الشحن البحري والجوي، ودعم المعارض الخارجية والبعثات التجارية، ودعم إعداد الدراسات والبحوث المتخصصة للنهوض بالصادرات الزراعية)، وإعادة النظر في المنظومة الحالية للدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اتخاذ السياسات التي من شأنها تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التصدير بما في ذلك سياسات التسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي، والتعاونيات الزراعية وغيرها من منظمات المزارعين التسويقية والإنتاجية، بجانب أهمية توفير المعلومات والبيانات التصديرية الدقيقة والتفصيلية للباحثين، ومتخذي القرارات، وواضعي السياسات.